في الحدث

▪ حازم مبيضين

حكومة عباس تشق حماس

مثلما كان متوقعاً، رفضت قيادات في حركة حماس اتفاق الدوحة على رئاسة محمود عباس لحكومة توافق وطني، وزعمت أن سبب الرفض عائد لمخالفة ذلك للدستور المؤقت، ولا يمثل موقف الحركة لأنه قرار منفرد، سيؤثر سلباً في تماسكها، بل وقد يعصف بوحدتها، والحديث عن قرار منفرد موجه لرئيس المكتب السياسي خالد مشعل، الذي وقع الاتفاق برعاية قطرية، ومن بين الرافضين نائبه موسى أبو مرزوق، ويتحدث الرافضون عن تناقض سياسة الحركة وتوجهاتها مع سياسات عباس وتوجهاته.

بالتأكيد يعرف الرافضون أن القانون الاساسي لايمنع رئيس السلطة من تولي موقع رئيس الوزراء، وإن كانوا يجهلون ذلك فاننا نحيلهم الى المادتين ٤٥ و ٤٦ من ذلك القانون، غير أن الواضح أنه ليس هناك توافق داخل حماس على شغل عباس منصب رئاسة حكومة التوافق، لمجرد أنه قادم من صفوف فتح، وبمعنى أنه بالإضافة إلى التباينات المعروفة داخل حماس، فان تناقضها الرئيس هو مع فتح وليس سواها، وليس مهماً عندها هنا مصلحة الفلسطينيين ولا مستقبل هذا الشعب وقضيته، والمهم هو خوض الحرب حتى النهاية مع فتح ورموزها وسياساتها، وهي بالمناسبة لا تختلف جذرياً عن سياسات حماس المعلنة تجاه التسوية السياسية، أما اللجوء إلى الشكليات من قبيل أمام من سيؤدي عباس اليمين، وهل يقبل بطلب الثقة لحكومته من المجلس التشريعي، فهي مبررات واهية لا تستحق التوقف عندها.

الاتفاق على رئاسة عباس لحكومة التوافق، الانتقالية كما ينبغي التذكير، لا يضيف للرجل شيئاً غير المزيد من الأعباء، فهو قبل ذلك رئيس السلطة ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، والموقع الجديد أدنى منهما درجة، وهو بكل المقاييس ليس أكثر من تدبير مؤقت، الهدف منه الخروج من معضلة عدم الاتفاق على شخصية مستقلة لرئاسة الوزراء، مع ضرورة التذكير برفض حماس لتولي سلام فياض الشخصية المستقلة المحترمة والمقبولة دولياً لهذا الموقع، بعد أن أثبت نزاهته وجديته في المرحلة السابقة، فقط لمجرد أنه مرضي عنه من الرئيس عباس، الذي لم يفقد يوماً ثقته بصلاحيته أكثر من سواه لهذه المهمة، التي ينبغي التذكير أيضاً بأنها إدارية، لأن الملفات السياسية ما تزال مربوطة بيد عباس وطاقم المفاوضات. مهم هنا ملاحظة أن الرفض الحمساوي يتناقض مع مواقف معظم الفصائل التي أبدى بعضها ملاحظات سلبية عليه، لكنه لم يرفضه، ودعا بجدية إلى التشاور بسرعة لإنجازه، في حين أعربت فصائل أخرى عن ترحيبها به معلنة الأمل تشكيل حكومة التوافق كمقدمة لتنفيذ كل بنود اتفاق المصالحة وإنجاز هدفها بإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية وفق مبدأ التمثيل النسبي الكامل، في حين رأى البعض في إعلان الدوحة، تطوراً إيجابياً يجنب الساحة السياسية الفلسطينية الكثير من العقبات التي كانت تعترض تشكيل الحكومة، وخطوة مهمة وحقيقية في إنهاء الانقسام بين الضفة والقطاع، وتوحيد المؤسسات الوطنية.

وإذا كان المراقب المستقل يتوقع دعماً فلسطينياً وعربياً وعالمياً لهذا الاتفاق، الذي ترفضه أطراف في حماس، فإن من واجبنا لفت الانتباه إلى الموقف الإسرائيلي، حيث سارعت حكومة نتنياهو إلى رفضه والاعتراض عليه، وهددت بضرب حماس في الضفة الغربية ولوحت بامكانية غزوها خلال الفترة المقبلة، وانتقد نتنياهو الرئيس الفلسطيني، قائلا انه اختار نبذ درب السلام واعتناق فكر حماس، وهل نجانب الصواب حين نسأل عن هذا التوافق في رفض الاتفاق بين نتنياهو وبعض حماس الحاكم في غزة.

اشتباكات في ضواحي دمشق .. ا ف ب

في سوريا نحتاج إلى صفقة مع الشيطان

كتب/ نيكولاس نوي
النيويورك تايمز

بعد عام تقريبا من اندلاع تظاهرات الاحتجاج ضد الحكومة السورية، فإن كارثة معنوية وإستراتيجية موشكة على الحصول، ومن المحتمل حدوث حرب اهلية وايضا حرب تقليدية وايضا نشوب حرب غير تقليدية اثر تصاعد الاحداث في الشرق.

وعلى الرغم من ذلك فان الكثيرين في الغرب وفي بعض الحكومات العربية وحتى في المعارضة السورية يفكرون في امكانية حكومة الأسد في السيطرة على الأوضاع ومنع الانهيار التام.

إن الضغط المتزايد من كل اتجاه، سيؤدي في مرحلة ما لي انهيار الحكومة وتكون النتيجة الموت والدمار وانتكاسة إقليمية.

ومن المؤسف، وجود ثلاثة مشاكل تجعل من الانهيار المسيطر عليه غير محتمل.

الأولى: هي حكومة الأسد والتي ستتمتع بدعم أساس من الجيش والنخبة وعناصر أخرى من السكان وهذه العوامل سنؤخر سقوطه الدموي- مضافا إلى ذلك الدعم الخارجي، وخاصة أن روسيا تجد في سوريا، المعين الاستراتيجي، وقد اشتركت مع الصين مؤخرا لمنع قرار الأمم المتحدة بشأنها ولإيران أيضا مصالح حيوية أيضا في سوريا- ونظام الأسد، ودعم الاثنين لحزب الله في لبنان.

الثانية: أن العنف سيزداد مع إطالة مرحلة الصراع، وسيتجاوز الحدود الإستراتيجية والمقبولة في الغرب والدولة الحليفة له، وفي اجواء ملائمة لحرب التوتر في لبنان، وتتهيأ أجواء ملائمة لحرب طائفية، خاصة ان العراق بدأ يشهد ايضا تصاعدا في اعمال العنف مؤخرا.

ثالثا: ان حركة اللاجئين ستضيف عنصرا الى حالة عدم الاستقرار، بالتناسب مع عدم استقرار الوضع البشري جراء تفاقم الأزمة.

وسوريا حاليا، تضيف ملايين من العراقيين والفلسطينيين، والذين سيتعرضون الى ازمة جديدة.

ومن المحتمل إزاء ما ورد سابقا، أن يتشكل جيش "محور المقاومة" من الأسد وإيران وحزب الله، ومن اجل انقاذ الحكومة السورية.

وهذا المحور في حالة تشكيله قد يؤدي الى حرب مع اسرائيل، بمجرد انفجار ما في جنوب لبنان باتجاهها.

ومن اجل مواجهة مسؤولية تلك الأوضاع الخطرة، على الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها التخطيط وتنفيذ ضربة عسكرية، وفي افضل (سيناريو) سيعني ذلك السيطرة على مساحات كبيرة من لبنان وسوريا بقوات أرضية، ولكن هذه الخطوة ستؤدي الى حرب شاملة في الشرق الاوسط.

وبدلا من ذلك على واشنطن تبني خطة عملية وإستراتيجية تبحث عن نزع فتيل الأزمة بدلا من مراقبتها وهي تنفجر في وجه الجميع، ويعني ذلك التعامل مع الأسد.

أن الأسد قائد قاس قمعي خطر، وهو المسؤول عن نسبة كبيرة من حالات القتل والدمار الذي عم سوريا مؤخرا، ولكن نتيجة دفع ايران وسوريا وحزب الله الى ما وراء خطوطهم الحمراء ستكون نتيجته أسوأ كثيرا. ان السبب الاساسي للاتفاق مع الاسد- في هذا الوقت، لان عملية يقودها الغرب ستضعف من مقدرته ورغبته لاستخدام العنف وستؤدي الى استقرار الحالة المتردية في البلاد، والى انفتاح تدريجي للنظام السياسي السوري.

إن أميركا وحلفاءها، اكثر قوة من سوريا، أي انها تمتلك الادوات اللازمة لتنفيذ هذه الاستراتيجية.

ان على هذا التحالف العريض المواجهة للأسد، وضع أسس صفقة في الحال، يعتمد على التراجع من الموقف السابق منه- المطالبة بتنحيه عن الحكم.

وفي المقابل، يقوم فريق قوي فعال من المراقبين العرب ومن الامم المتحدة بالانتشار في الحال عبر البلاد لتأمين: انسحاب الجيش والاسلحة الثقيلة وإطلاق سراح السجناء السياسيين.

وسيبقى ذلك الفريق في سوريا بشكل دائم، ليسجل شكاوى المواطنين عن احداث عنف حصلت في أي مكان.

كما سيتم وفق تلك المبادرة عقد مؤتمر للمصالحة خارج سوريا برعاية الجامعة العربية والأمم المتحدة، وهذا الأمر سيمهد الطريق لكتابة دستور جديد، وإجراء انتخابات برلمانية جديدة، وستجري بعدئذ في عام ٢٠١٣ انتخابات الرئاسة، وعلى مؤتمر المصالحة التحقيق في جرائم العنف التي ارتكبت في سوريا في العام الماضي.

إن هذه النقاط تبدو صعبة للأسد رفضها لثلاثة أسباب:

أولا، ان على أميركا وحلفائها دعوة جيش سوريا للحرب والكتائب الأخرى للاشتراك في العملية، وبتطلب الأمر إيجاد مناطق آمنة على الحدود التركية والأردنية، يتم الإشراف عليها دوليا لإيواء المقاتلين وأسرهم وآخرين.

ثانيا:- إن أميركا ودول الوحدة الأوربية ستبدأ بتقليص مقاطعتها لسوريا، وستعقد مؤتمرا كبيرا لجمع التبرعات ودعم الشعب السوري، وأخيرا، ان أي اتفاق يشمل قضية تتوسط فيها اميريكا وهو/ عدم رجوع مرتفعات الجولان الى سوريا، والتي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧.

وعلى الرغم من وجود إرادة ضعيفة سياسية لمثل هذا العرض في إسرائيل، حاليا- لان الحكومة لا تجد حاجة في تقديم تنازلات لحكومة الاسد الضعيفة المزقة، لكن الوصول الى اتفاق إسرائيلي/ سوري/ سيؤدي الى عزلة محور ايران - حزب الله، في هذه المرحلة الحرجة.

اما بالنسبة لسوريا، فقد تجد حكومتها في هذا العرض، فرصة للخروج من الازمة وهي على حافة الهاوية.

ان التفاوض الآن – بدلا من حرب تالية- سيؤدي الى نتائج افضل لكافة الاطراف.

ترجمة/ المدى

بدء العد العكسي للانتخابات اليمنية

صنعاء / أ. ف. ب.

صنعاء: بدأ العد العكسي للانتخابات الرئاسية المبكرة في اليمن مع إطلاق المرشح التوافقي والوحيد عبد ربه منصور هادي حملته على أمل انتقال البلاد الى "بر الأمان" بعد سنة من الأزمة والتوتر، وانما في ظل دعوات للمقاطعة في الشمال والجنوب.

وفيما تدعم القوى الخليجية والدولية بقوة هذه الاستحقاق الذي تشهده البلاد في ٢١ شباط/فبراير ويكرس الانتقال السلمي للسلطة بموجب المبادرة الخليجية، ما زالت قوى في الداخل ترفضه، لاسيما الحوثيون والحراك الجنوبي المطالب بالانفصال.

وفي خطاب القاه امام ممثلي المعارضة والحزب الحاكم وسفراء الدول الكبرى ودول مجلس التعاون الخليجي في كلية الشرطة بصنعاء، قال نائب الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي "انها اولى خطوات العبور الى المستقبل الامن". وتوقع هادي في كلمته التي اعلن فيها اطلاق حملته الانتخابية ان يكون هناك "ايام حرجة" بعد الانتخابات، الا انه اعرب عن ثقته في القدرة على "تخطيها".

واشار خصوصا الى ان "الشعب لم يعد قادرا على تحمل المزيد والصبر على معاناة طالت اكثر مما يجب وأرهقته بأكثر مما يتحمل" و"القناعة التي لمستها وأكثر من ذلك اختبرتها لدى شركاء العمل السياسي بضرورة إخراج البلد من ازمته واخراج الناس من محنتهم الى بر الامان".

كما أشار الى "التصميم الإقليمي والدولي على متابعة مساندة اليمن للوصول الى بر الامان". ويشكل يوم الحادي والعشرين من شباط/فبراير مفصلا تاريخيا في اليمن اذ يفترض ان يضع رسميا حدا لعهد الرئيس علي عبد الله صالح الذي غادر البلاد لتلقي العلاج.

وتأتي هذه الانتخابات المبكرة بموجب المبادرة الخليجية لانتقال السلطة والتي سبق ان اسفرت عن تشكيل حكومة وفاق وطني وتشكيل لجنة عسكرية لإعادة هيكلة القوى الأمنية والعسكرية التي يسيطر اقارب صالح على معظمها.

ويفترض ان يرأس هادي اليمن لمدة سنتين ويقود حوارا وطنيا لحل مشاكل البلاد الكبرى مثل القضية الجنوبية وقضية المتمردين الحوثيين الشيعة في شمال البلاد. ومنذ توقيع صالح المبادرة الخليجية في تشرين الثاني/نوفمبر في الرياض، أصبح هادي يتولى الصلاحيات التنفيذية لرئيس الجمهورية.

وألقى كل من الأمين العام لحزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم عبد الكريم الارياني ورئيس الحكومة والقيادي المعارض محمد سالم باسندوة كلمة أكدا فيها على الطابع "التاريخي" للانتخابات. وقد دعوا جماهير المعارضة والحزب الحاكم الى التصويت لهادي، وهو في الاساس نائب رئيس المؤتمر الشعبي العام.

وفي صنعاء، بدأت تنتشر صور المرشح التوافقي والدعوات الى تصويت كثيف "من اجل بناء يمن جديد". وانتشرت صور هادي في بعض الشوارع الرئيسية ممهورة بعبارات "نعم للمرشح التوافقي" و"نعم للاستقرار وتوفير فرص العمل للشباب".

لكن رغم هذه المظاهر والأمل بتجاوز المرحلة الصعبة، تلاقي الانتخابات معارضة من قبل بعض أطراف سياسية وشبابية مثل الحراك الجنوبي المطالب بالانفصال والحوثيين الذين يعتبرون أن المبادرة الخليجية "صناعة أميركية تمهد لاحتلال البلاد". يضاف الى هؤلاء قسم من الشباب الذين ما يزالون يعتصمون ويعتبرون المبادرة الخليجية "التفافا على أهداف الثورة".

الا ان مراقبين سياسيين اكدوا لوكالة فرانس برس ان الجهود التي يبذلها مبعوث الامم المتحدة جمال بن عمر ولقاءاته المتكررة مع اطراف معارضة للمبادرة الخليجية اسفرت عن اقناع بعض هذه الاطراف بان لا حل في اليمن سوى عبر تنفيذ المبادرة وخصوصا الانتخابات المبكرة. وأفاد مصدر مطلع مقرب من بعثة بن عمر لفرنس برس ان مبعوث الأمم المتحدة "اكد لزعيم الحوثيين عبد الملك الحوثي انه يتعين على جماعته الانخراط في العملية السياسية والمشاركة في الانتخابات والا فان المجتمع الدولي سيدرج جماعة الحوثي على قائمة المنظمات الارهابية".

كما افاد المصدر ان بن عمر اكد لممثلين عن الحراك الجنوبي ايضا ضرورة المشاركة في العملية السياسية اذ ان المجتمع الدولي لا يبدي في الوقت الراهن حماسة للاستماع الى مطالب فك الارتباط بين الجنوب والشمال.

وبالفعل، دعت المنسقية العليا للثورة اليمنية الشبابية السلمية التي تمثل قسما من الشباب المحتجين، الاثنين في بيان الى المشاركة في الانتخابات. وقال البيان "ندعو جميع الثوار في الساحات وميادين التغيير وكافة ابناء الشعب اليمني للتفاعل الايجابي مع العملية الانتخابية". كما ان جمهور المعارضة ينظر بحذر وتشكك الى "صقور" الحزب الحاكم الذين قد يسعون الى عرقلة الانتخابات. وقال عضو "اللجنة التنظيمية لشباب الثورة" وليد العماري لفرانس برس ان "المستفيدين من السلطة السابقة ومن الرئيس صالح يحاولون تفجير الموقف لافشال المبادرة الخليجية لانها ستبعدهم عن السلطة".

واضاف "نحن شباب الثورة سنشارك في الانتخابات ونمنع انزلاق البلاد الى الحرب الاهلية التي يحلم بها بقايا ازلام صالح". وفي الجنوب، يبدو الحراك الجنوبي متفقا على مقاطعة الانتخابات. الا ان الجناح المؤيد لنائب الرئيس السابق علي سالم البيض يؤكد عزمه "منع" الانتخابات في الجنوب.

وقال قاسم عسكر الأمين العام للمجلس الاعلى للحراك الجنوبي في عدن ان الحركة "اتخذت قرارا بمنع اقامة الانتخابات الرئاسية المبكرة وبكل السبل المتاحة لدينا ولن نسمح باقامتها في مناطق الجنوب لانها تشرع لـ (الاحتلال اليمني) ومواصلة نظامه في حكم الجنوب".

واكد عسكر وهو دبلوماسي سابق يمثل التيار المتشدد ان "خيارنا الاستراتيجي هو النضال السلمي لكن كل الوسائل لمنع اقامة الانتخابات ستكون متاحة لمواجهة أي ضرر يلحق بقضية شعبنا في الجنوب". وعن كون المرشح التوافقي جنوبيا من محافظة ابين، قال عسكر ان "هادي يمثل شخصه ولا يمثل الجنوب وصعوده على كرسي السلطة سيكون عائقا جديدا امام طموحات شعب الجنوب.

عبد ربه منصور هادي

علي عبد الله صالح

نواب مصريون يبدؤون إضراباً عن الطعام داخل البرلمان

محمد عبد المنعم الصاوي

عمرو حمزاوي

القاهرة/ CNN

يبدأ عدد من أعضاء مجلس الشعب المصري إضراباً عن الطعام، اعتباراً من الثلاثاء، احتجاجاً على استمرار الاشتباكات بين مئات المتظاهرين وقوات الأمن في محيط وزارة الداخلية، بوسط القاهرة، والتي أسفرت عن سقوط ثمانية قتلى، حتى الآن، إضافة إلى مئات الجرحى.

وأعلن النواب، وغالبيتهم من الليبراليين، رفضهم "استمرار رجال الأمن في إطلاق أعيرة الخرطوش على المتظاهرين"، كما أعلنوا "اعتصاماً جزئياً" داخل مجلس الشعب، يبدأ بخمسة نواب، على أن يكون الاعتصام كلياً وإضراباً عن الطعام بداية من الثلاثاء، "في حال عدم توقف إطلاق النار على المتظاهرين."

وقال النواب في بيان أصدروه الاثنين، إنهم يرفضون ما حدث في جلسة مجلس الشعب من تعميم وصف "البلطجة" على كافة المتظاهرين أمام وزارة الداخلية، وكذا إطلاق النار على المتظاهرين، وذكروا أن "الداخلية لديها القدرة على حماية منشآتها، دون إراقة المزيد من الدماء."

ووقع البيان نحو ١٢ نائباً في مجلس الشعب، من بينهم محمد عبد المنعم الصاوي، وخالد عبد العزيز، وعمرو حمزاوي، أما النواب الخمسة الذين بدأوا "اعتصاماً جزئياً" داخل المجلس، هم: زياد العليمي، ومحمد شبانة، وحمدي الفخراني، وعاطف المغاوري، وناصر الزغبي.

كما أعرب النواب عن رفضهم اتهام بعض زملائهم بـ"العمالة" و"عدم الحرص على مصلحة الوطن"، وحذروا من أن يكون ذلك "انقساماً بين نواب الشعب"، بحسب ما أورد موقع "أخبار مصر"، التابع لاتحاد الإذاعة والتلفزيون الرسمي.

وشدد النواب على "ضرورة النظر على وجه السرعة، في الاستجواب المقدم حول استدعاء رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة (المشير حسين طنطاوي)، وفقاً لنص المادة ٥٧ من الإعلان الدستوري"، كما طالبوا بتشكيل لجنة من مجلس الشعب لمتابعة "تطهير" أجهزة وزارة الداخلية.

من جانبهم، أعلن عدد من نواب التيار "الإسلامي الصوفي" تضامنهم ومساندتهم لموقف نواب مجلس الشعب الذين أعلنوا اعتصاماً جزئياً، تمهيداً للدخول في اعتصام مفتوح وإضراب عن الطعام اعتباراً من الثلاثاء.

وتشهد الشوارع المحيطة بوزارة الداخلية مواجهات متواصلة منذ قرابة أسبوع، بين قوات الأمن ومئات المتظاهرين الغاضبين من أحداث "مجزرة" إستاد بورسعيد، في أعقاب مباراة الأهلي والمصري، مساء الأربعاء الماضي، والتي راح ضحيتها ما يقرب من ٨٠ قتيلاً ومئات الجرحى.